بمناسبة صدور الميزانية

بيان لوزارة المالية يوضح ملامح الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ

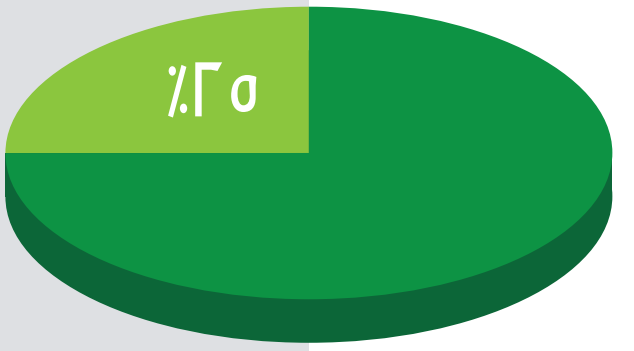

(٢٥٪) من الميزانية العامة لقطاع التعليم العام والعالي وتدريب القوى العاملة

الرياض - واس

أصدرت وزارة المالية يوم الإثنين ٢٠ صفر ١٤٣٥هـ الموافق ٢٣ ديسمبر ٢٠١٣م، بياناً بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٥/ ١٤٣٦هـ فيما يلي نصه:

بيان من وزارة المالية

يَسُرّ وزارة المالية بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٥/ ١٤٣٦ إيضاح النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٤/ ١٤٣٥ واستعراض الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣٥/ ١٤٣٦، وتطورات الاقتصاد الوطني، وذلك وفقاً لما يلي:

أولاً: النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٤/ ١٤٣٥:

١ ـ الإيرادات العامة:

يُتَوَقّع أن تصل الإيرادات الفعلية في نهاية العام المالي الحالي إلى (١٣١ر١) ألف ومئة وواحد وثلاثين مليار ريال، بزيادة نسبتها (٣٦) بالمئة عن المقدر لها بالميزانية، (٩٠) بالمئة منها تمثل إيرادات بترولية.

٢ ـ المصروفات العامة:

يُتَوَقّع أن تبلغ المصروفات الفعلية للعام المالي الحالي (٩٢٥) تسع مئة وخمسة وعشرين مليار ريال، بزيادة (١٠٥) مئة وخمسة مليارات ريال، ونسبتها (١٢ر٨) بالمئة عمّا صدرت به الميزانية، ولا تَشمل المصروفات أعلاه ما يَخُص مشاريع البرنامج الإضافي المُمَوّلَة من فائض إيرادات الميزانيات السابقة والتي يُقَدّر أن يبلغ المنصرف عليها في نهاية العام المالي الحالي (١٨) ثمانية عشر مليار ريال، حيث إنها تمول من الحسابات المفتوحة لهذا الغرض بمؤسسة النقد العربي السعودي.

وتشمل تلك الزيادة في المصروفات تغطية الزيادة في الصرف على الأعمال التنفيذية المتعلقة بمشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتوسعة المسجد الحرام، واستكمال تعويضات نزع ملكية العقارات، وتوسعة المسجد النبوي الشريف، والزيادة في الصرف على بعض المشاريع التنموية والخدمية الأُخرى.

وقد بلغ عدد عقود المشاريع التي طُرحت خلال العام المالي الحالي وتمت مراجعتها من قبل الوزارة بما فيها المشاريع الممولة من فوائض إيرادات الميزانيات السابقة نحو (٢٣٣٠) عقداً، تبلغ قيمتها الإجمالية ما يقارب (١٥٧) مئة وسبعة وخمسين مليار ريال.

٣ ـ الدّين العام:

يُتوقع أن ينخفض حجم الدّين العام بنهاية العام المالي الحالي ١٤٣٤/ ١٤٣٥ (٢٠١٣م) إلى حوالي (٧٥ر١) خمسة وسبعين ملياراً ومئة مليون ريال ويُمَثّل أقل من (٧ر٢) بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام ١٤٣٤/ ١٤٣٥ (٢٠١٣م) مقارنة بمبلغ (٩٨ر٨) ثمانية وتسعين ملياراً وثمان مئة مليون ريال بنهاية العام المالي الماضي ١٤٣٣/ ١٤٣٤ (٢٠١٢م).

ثانياً: الميزانية العامة للدولة للعام المالي القادم ١٤٣٥/١٤٣٦:

فيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦:

١ـ قُـدِّرَتْ الإيرادات العامة بمبلغ (٨٥٥) ثمان مئة وخمسة وخمسين مليار ريال.

٢ـ حُـدِّدَتْ النفقات العامة بمبلغ (٨٥٥) ثمان مئة وخمسة وخمسين مليار ريال.

ثالثاً: الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٥/ ١٤٣٦:

فيما يلي استعراض لأهم ما تضمنته الميزانية الجديدة من مشاريع وبرامج:

بناءً على التوجيهات السامية الكريمة ولأهمية استكمال البنية التحتية وتعزيز مسيرة التنمية وتشجيع البيئة الاستثمارية التي من شأنها إيجاد مزيد من فرص العمل للمواطنين بمشيئة الله ودفع عجلة النمو الاقتصادي، استمر التركيز في الميزانية للعام المالي القادم ١٤٣٥/ ١٤٣٦ على المشاريع التنموية لقطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي.

وتضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تبلغ قيمتها الإجمالية نحو (٢٤٨) مئتين وثمانية وأربعين مليار ريال، ووفقاً للمتبع سيتم إدراج المشاريع الجديدة للجهات الحكومية على مواقع تلك الجهات، وعلى موقع وزارة المالية، ووفقاً لما جرى العمل عليه فقد تم التنسيق بين وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط بشأن البرامج والمشاريع المدرجة في خطة التنمية التاسعة التي بدأت في العام المالي ١٤٣١/ ١٤٣٢.

وفي ما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية.

١ـ قطاع التعليم:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة ما يقارب (٢١٠) مئتين وعشرة مليارات ريال، ويمثل حوالي نسبة (٢٥) بالمئة من النفقات المعتمدة بالميزانية، وبزيادة تقارب (٣) بالمئة عن ما تم تخصيصه للقطاع بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٤/ ١٤٣٥.

ففي مجال التعليم العام سيستمر العمل في تنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم "تطوير" البالغة تكاليفه (٩) تسعة مليارات ريال، من خلال شركة "تطوير التعليم القابضة" صُرف منها مبلغ (١) مليار ريال.

وتضمنت الميزانية مشاريع لإنشاء (٤٦٥) أربع مئة وخمس وستين مدرسةً جديدةً للبنين والبنات في جميع المناطق بقيمة تصل إلى (٣) ثلاثة مليارات ريال، إضافة إلى المدارس الجاري تنفيذها حالياً البالغ عددها (١٥٤٤) ألفاً وخمس مئة وأربعاً وأربعين مدرسة، وتم هذا العام استلام (٤٩٤) أربع مئة وأربع وتسعين مدرسة جديدةً.

كما اعتمد مشاريع لتأهيل (١٥٠٠) ألف وخمس مئة مدرسة للبنين والبنات ولأعمال ترميمات المباني التعليمية بمختلف المناطق وإضافة فصول دراسية وتجهيز وتأثيث المدارس والمختبرات المدرسية وتجهيزها بالوسائل التعليمية ومعامل وأجهزة الحاسب الآلي بتكاليف تزيد عن (٢) ملياري ريال، كما تضمنت الميزانية مشاريع لإنشاء صالات متعددة الأغراض ومكاتب إشراف لقطاع التعليم العام.

وفي مجال التعليم العالي تضمنت الميزانية اعتماد النفقات اللازمة لاستكمال تأهيل كليات البنات في عدد من الجامعات تبلغ تكاليفها أكثر من (٣) ثلاثة مليارات ريال، واعتماد النفقات اللازمة لافتتاح (٨) ثمان كليات جديدة. كما تضمنت الميزانية اعتماد مشاريع لوزارة التعليم العالي والجامعات بتكاليف تزيد عن (٩ر٦) تسعة مليارات وست مئة مليون ريال، ومراحل إضافية لمشاريع تزيد تكاليفها عن (٧ر٦) ستة مليارات وسبع مئة مليون ريال.

وصل عدد المُبتعثين من الطلبة والطالبات الدارسين في الخارج ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي الذين تُشرف عليهم وزارة التعليم العالي ما يقارب (١٨٥٠٠٠) مئة وخمسة وثمانين ألف طالب وطالبة مع مرافقيهم بنفقات سنوية تقارب (٢٢) اثنين وعشرين مليار ريال.

وفي مجال التدريب التقني والمهني تم اعتماد (٤٥) مشروعاً جديداً لإنشاء كليات ومعاهد جديدة وإسكان للمتدربين والمدربين بتكاليف تزيد عن (٢ر٥) خمسة مليارات ومئتي مليون ريال، ونفقات افتتاح وتشغيل عدد من الكليات والمعاهد لزيادة الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وتكاليف إضافية للمشاريع القائمة تبلغ (٥٠٠) خمس مئة مليون ريال.

٢ـ الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية:

بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية حوالي (١٠٨) مئة وثمانية مليارات ريال بزيادة نسبتها (٨) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٤ / ١٤٣٥.

وتضمنت الميزانية مشاريع صحية لاستكمال إنشاء وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، ومشاريع لإنشاء (١١) أحد عشر مستشفى جديداً، ومجمعين طبيين، و(١١) مركزاً طبياً، و(١٠) عشر عيادات شاملة، إضافة إلى استكمال تأثيث وتجهيز عدد من المرافق الصحية والإسكان وتطوير المستشفيات القائمة.

ويجري حالياً تنفيذ (١٣٢) مئة واثنين وثلاثين مستشفى جديداً بمناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ (٣٣٧٥٠) ثلاثة وثلاثين ألفاً وسبع مئة وخمسين

الإيرادات المتوقعة ٨٥٥ مليار ريال في ٢٠١٤م

تراجع الدين العام إلى ٧٥,١ مليار ريال

تخصيص ١٠٨ مليارات ريال للخدمات الصحية والاجتماعية

تخصيص ٢١٠ مليارات ريال لقطاع التعليم

سريـراً، بالإضافـة إلى خمس مـدن طبيـة بمختلـف مناطـق المملكة بسعة سريريـةً إجمالية تبلغ (٦٢٠٠) ستـة آلاف ومئتي سريـر. وتم خلال العام المالي الحالي ١٤٣٤/ ١٤٣٥ استـلام (١٦) ستـة عشـر مستشفىً جديـداً بمختلـف مناطق المملكـة بطاقـة سريريةً تبلغ (٣٧٠٠) ثلاثة آلاف وسبع مئة سرير.

وفي مجـال الخدمـات الاجتماعيـة تضمنـت الميزانيـة مشاريـع جديـدة لإنشـاء (٢٠) عشرين مقـراً للأندية الرياضيـة، ودور للرعايـة والملاحظـة الاجتماعيـة والتأهيـل ومكاتـب للضمـان الاجتماعـي يبلـغ عددها (١٦) ستـة عشر مقراً، ودعـم إمكانات وزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، إضافة إلى زيـادة المخصصـات السنويـة المتعلقـة بالأيتـام وذوي الاحتياجـات الخاصـة ومخصصـات الضمان الاجتماعـي، ودعم برامـج معالجة الفقـر والصندوق الخـيري الوطنـي. ويصـل إجمـالي مـا تم تخصيصه لبرامـج معالجة الفقر والمخصصات السنوية المتعلقة بالأيتـام وذوي الاحتياجـات الخاصـة والضمـان الاجتماعي خلال العام المـالي القادم ١٤٣٥/ ١٤٣٦ إلى أكثر من (٢٩) تسعة وعشرين مليار ريال.

٣ـ الخدمات البلدية:

يبلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشـؤون البلدية والقروية والأمانـات والبلديات أكثر من (٣٩) تسعة وثلاثين مليار ريال بزيادة نسبتها (٩) بالمئـة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٤/ ١٤٣٥، منهـا أكثر مـن (٤ر٤) أربعة مليارات وأربع مئة مليون ريـال ممولة من الإيرادات المباشرة للأمانات والبلديات.

وفي إطـار الاهتمـام بهـذا القطـاع تضمنـت الميزانيـة مشاريـع بلديـة جديـدة وإضافـات لبعـض المشاريع البلديـة القائمة تشمل تنفيذ تقاطعات وأنفاق وجسور لبعض الطرق والشوارع داخل المدن وتحسين وتطوير لمـا هـو قائم بهدف فـك الاختناقـات المروريـة، إضافة لاستكمـال تنفيـذ مشاريع السفلتة والإنـارة للشوارع ومشاريع الإصحاح البيئي، وقد بلغت قيمة مشاريعها الجديـدة وما هو تحت التنفيذ منهـا أكثر من (٣ر٩٥) خمسـة وتسعـين ملياراً وثـلاث مئة مليـون ريال، كما بلغت قيمـة المشاريع القائمة والجديدة لتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول وتوفير المعدات والآليات حوالي (٢ر٣٦) ستة وثلاثين ملياراً ومئتي مليون ريال، ومشاريـع للتخلص مـن النفايـات وردم المستنقعات وتطويـر وتحسين الواجهات البحريـة، ومباني إدارية وحدائـق ومتنزهات. كما تتضمـن الميزانية اعتمادات مخصصة لدراسات وتصاميـم وإنشاء مشاريع النقل العام بمدينة مكة المكرمة ومدينة الرياض.

٤ـ التجهيزات الأساسية والنقل:

بلغت مخصصات قطاع التجهيـزات الأساسية والنقل حـوالي (٦ر٦٦) ستـة وستين ملياراً وسـت مئة مليون ريال، بزيادة نسبتها (٥ر٢) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانيـة العام المالي الحـالي ١٤٣٤/ ١٤٣٥ لاستكمال أعمـال الطرق بمختلف مناطق المملكـة وتطوير بعض المطـارات والمرافـق والموانئ ودعم صنـدوق التنمية العقارية لتقديم قروض المساكن للمواطنين، واستكمال البنيـة التحتية للمدن الصناعيـة والتعدينية بالجُبيل وينبُع ورأس الخير.

وتضمنـت الميزانيـة مشاريـع جديـدة وإضافـات للمشاريع القائمة للطرق والموانئ والخطوط الحديدية والمطـارات والخدمـات البريديـة ومدينتـي الجُبيـل وينبُع الصناعيتين ورأس الخير للصناعات التعدينية تبلغ القيمة التقديرية لتنفيذها حوالي (٢ر٤٠) أربعين ملياراً ومئتـي مليـون ريـال. حيـث شملـت الميزانية اعتماد مشاريع لتنفيذ طـرق رئيسية وثانوية وفرعية واستكمالات للطرق القائمة يبلغ إجمالي أطوالها حوالي (٣٥٠٠) ثلاثة آلاف وخمس مئة كيلومتر، إضافة إلى مـا يتـم تنفيذه حاليـاً في كافـة مناطق المملكـة. وكذلك مشاريع لأعمال الدراسات والتصاميم للطرق الرئيسية والثانوية والفرعية يبلغ مجموع أطوالها (١٣٦٠) ألف وثلاث مئة وستين كيلومتراً. ليبلغ إجمالي الطرق التي اعتمدت خلال خطة التنميـة التاسعة (٢٢٧٢٧) اثنين وعشرين ألفاً وسبع مئة وسبعة وعشرين كيلومتراً.

٥ـ المياه والزراعة والصناعة والموارد الاقتصادية الأخرى:

بلغ المخصص لقطاعات الميـاه والصناعـة والزراعة وبعض القطاعـات الاقتصاديـة الأخـرى مـا يقـارب (٦١) واحـداً وستين مليار ريال بزيادة نسبتها (٧ر٥) بالمئـة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٤/ ١٤٣٥.

وتضمنـت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع قائمـة تبلـغ حـوالي (٣٣) ثلاثـة وثلاثـين مليـار ريال لتوفـير ميـاه الشرب وتعزيـز مصادر الميـاه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، وإنشاء السدود وحفر الآبار وكشـف ومعالجة تسربـات المياه، واستبـدال شبكات الميـاه والصـرف الصحـي، وترشيـد استهـلاك الميـاه والكهربـاء، وإنشـاء محطـات تحلية جديـدة وتطوير وتحديث وتوسعـة محطات التحليـة القائمة، والبنى التحتية للمـدن الصناعية وصوامـع ومطاحن جديدة وتوسعة القائم منها.

وقـد بلغ إجمـالي أطوال شبـكات مياه الشـرب المنفذة (٩٠٢٢٠) تسعين ألفاً ومئتين وعشرين كيلو متراً منها (٦٥٢٠) ستة آلاف وخمس مئة وعشرون كيلومتراً تم استلامها خلال العام المـالي الحالي ١٤٣٤/ ١٤٣٥، كما بلـغ إجمالي أطـوال شبـكات الصرف الصحـي المنفذة (٢٧٤٠٠) سبعـة وعشريـن ألفاً وأربـع مئة كيلو متر منهـا (٢٧٠٠) ألفان وسبع مئـة كيلو متر تم استلامها خلال العام المالي الحالي ١٤٣٤/ ١٤٣٥.

٦ـ صناديق التنمية المتخصصة وبرامج التمويل الحكومية:

إضافـة إلى البرامـج المخصصـة للاستثمـار من خلال الميزانيـة ستواصـل صناديـق التنميـة المتخصصـة وبنـوك التنمية الحكومية تقـديم القروض التي تهدف إلى دعـم القطاعـات الصناعيـة والزراعيـة والعقارية وقطاعـي التعليم والخدمـات الصحيـة الأهلية ودعم المهـن الحرفيـة والمنشآت الصغـيرة والمتوسطة التي ستُسهم في مزيد من الفرص الوظيفية للمواطنين ودفع عجلة النمو.

وبلـغ حجم ما تم صرفـه من القروض التـي قُدمت من قبـل صنـدوق التنميـة العقاريـة، وصنـدوق التنمية الصناعيـة، والبنـك السعـودي للتسليـف والادخـار، وصنـدوق التنمية الزراعية، وصنـدوق الاستثمارات العامـة، وبرامـج الإقراض الحكومـي منـذُ إنشائها وحتـى نهاية العام المالي الحـالي ١٤٣٤/ ١٤٣٥ حوالي (٥ر٥٣٧) خمس مئة وسبعة وثلاثـين ملياراً وخمس مئة مليـون ريال، ويُتَوَقّع أن يُصـرف للمستفيدين من هـذه القروض خلال العام المـالي القادم ١٤٣٥/ ١٤٣٦ أكثر مـن (٣ر٨٥) خمسـة وثمانين مليـاراً وثلاث مئة مليون ريال، وفيما عدا برنامج الإقراض الحكومي يتم التمويل من الموارد الذاتية لتلك المؤسسات المالية.

وبخصوص برنامـج تمويـل الصـادرات السعوديـة الـذي ينفـذه الصنـدوق السعـودي للتنميـة فقـد بلغ حجـم عمليـات تمويل وضمـان الصادرات مـن السلع والخدمـات الوطنيـة منـذُ تأسيس البرنامـج إلى نهاية العـام المالي الحـالي ١٤٣٤/ ١٤٣٥ ما يقـارب (٥ر٣٤) أربعة وثلاثين ملياراً وخمس مئة مليون ريال، ويتوقع أن يبلـغ حجـم العمليات للعـام المالي القـادم (٣ر٢٥) ثلاثة مليارات ومئتين وخمسين مليون ريال.

رابعاً: تطورات الاقتصاد الوطني

١ـ الناتج المحلي الإجمالي:

مـن المتوقـع أن يبلـغ النـاتج المحلـي الإجمـالي هـذا العـام ١٤٣٤/ ١٤٣٥ (٢٠١٣م) وفقـاً لتقديـرات مصلحـة الإحصـاءات العامـة والمعلومـات (٢ر٧٩٤ر٧٧٢ر٠٠٠) ألفـين وسبع مئة وأربعة وتسعـين مليـاراً وسبع مئـة واثنين وسبعـين مليون ريـال بالأسعـار الجارية، بمعـدل نمو يبلـغ (١ر٥٤) بالمئـة مقارنـة بالعـام المـالي الماضـي ١٤٣٣/ ١٤٣٤ (٢٠١٢م). ويتوقـع أن يحقـق النـاتج المحلـي للقطاع غـير البترولي بشقيه الحكومي والخـاص نمواً بنسبة (٦ر٩٩) بالمئة، حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبـة (١ر٥٦) بالمئـة، والقطـاع الخاص بنسبـة (٩ر٣٨) بالمئة، أمـا القطاع النفطي فقد شهد انخفاضاً في قيمته بنسبة (٣ر٨٣) بالمئة بالأسعار الجارية.

وبالأسعار الثابتة لعام (١٩٩٩م) فمن المتوقع أن يبلغ معـدل النمو في الناتج المحلي الإجمـالي نسبة (٣ر٨٠) بالمئة مقارنة بنسبـة (٥ر٨١) بالمئة في العام السابق، ويتوقـع أن يشهـد القطاع البـترولي انخفاضـاً نسبته (٠ر٦١) بالمئـة، وأن ينمـو القطـاع الحكومـي بنسبة (٣ر٧٣) بالمئـة، والقطـاع الخاص بنسبـة (٥ر٥٠) بالمئـة، وأن تصـل مساهمة القطـاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى (٥٨ر٧٥) بالمئة. وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي للقطاع غير البـترولي نمواً إيجابياً إذ يُقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعـات التحويليـة غير البترولية إلى (٤ر٧٢) بالمئـة، وفي نشـاط الاتصـالات والنقـل والتخزيـن (٧ر٢٠) بالمئـة، وفي نشاط التشييـد والبناء (٨ر١١) بالمئـة، وفي نشاط تجارة الجملـة والتجزئة والمطاعم والفنـادق (٦ر١٦) بالمئـة، وفي نشـاط خدمـات المـال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال (٤ر٨٦) بالمئة. وقـد أظهـر الرقـم القياسي لتكاليـف المعيشـة ارتفاعاً خـلال عـام ١٤٣٤/ ١٤٣٥ (٢٠١٣م) نسبتـه (٣ر٣٥) بالمئـة عمّا كان عليه في عـام ١٤٣٣/ ١٤٣٤ (٢٠١٢م)

معدلات النمو

(النسب بالمئة)

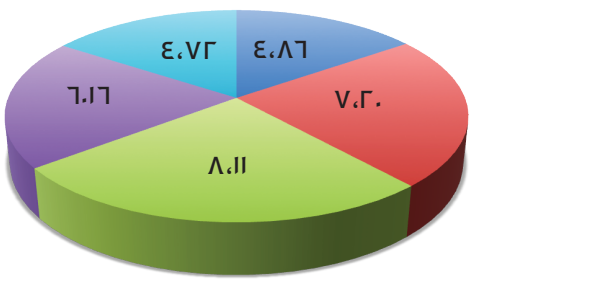

ملامح من الميزانية

(الأرقام .. مليار ريال)